

مشروع تعزيز قدرات الإدارة المتكاملة مستمر شراكة الأمن العام والاتحاد الأوروبي تعزز أمن الحدود

ضمن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الاوربي ولبنان عام 2006، تم في العام 2012 اطلاق مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان. يهدف هذا المشروع، الممول من الاتحاد الاوربي بميزانية تراكمية قدرها 20.5 مليون يورو، الى تعزيز قدرات السلطات اللبنانية في حماية حدودها الشرقية والشمالية، عبر تنفيذ برامج امنية، اجتماعية، اقتصادية، وإمائية

لمدى السنوات العشر الماضية ونحن سعداء في يعزز الدور الذي تؤديه كقوة اساسية للاستقرار والتلاحم الوطني. اما المرحلة الثالثة من المشروع، فقد بدأت في كانون الثاني 2020 وستممت حتى تشرين الثاني 2023، ويقوم بتنفيذها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD الذي هو منظمة دولية قامت بتنفيذ العديد من المشاريع الممولة من الاتحاد الاوربي في مجال ادارة الحدود والامن في لبنان، وهي تتمحور، كما اكد لـ"الامن العام" رئيس شعبة التعاون العسكري المدني في المديرية العامة للامن العام الرائد انطوان الخوري، وهو الضابط الذي يتولى مهام التواصل والتنسيق بين الامن العام والـICMPD، على عنوان اساسي هو دعم الادارة الفعالة والمنسقة للحدود في لبنان. حول مختلف مراحل المشروع، تقول مديرة برامج اصلاح قطاع الامن في بعثة الاتحاد الاوربي الى لبنان انغبورغ زورن، ما مفاده: "دعمنا جهود الحكومة اللبنانية في الادارة المتكاملة للحدود على

لتحمل الضغوط الامنية الداخلية والخارجية، بما يعزز الدور الذي تؤديه كقوة اساسية للاستقرار والتلاحم الوطني. اما المرحلة الثالثة من المشروع، فقد بدأت في كانون الثاني 2020 وستممت حتى تشرين الثاني 2023، ويقوم بتنفيذها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD الذي هو منظمة دولية قامت بتنفيذ العديد من المشاريع الممولة من الاتحاد الاوربي في مجال ادارة الحدود والامن في لبنان، وهي تتمحور، كما اكد لـ"الامن العام" رئيس شعبة التعاون العسكري المدني في المديرية العامة للامن العام الرائد انطوان الخوري، وهو الضابط الذي يتولى مهام التواصل والتنسيق بين الامن العام والـICMPD، على عنوان اساسي هو دعم الادارة الفعالة والمنسقة للحدود في لبنان. حول مختلف مراحل المشروع، تقول مديرة برامج اصلاح قطاع الامن في بعثة الاتحاد الاوربي الى لبنان انغبورغ زورن، ما مفاده: "دعمنا جهود الحكومة اللبنانية في الادارة المتكاملة للحدود على

ابرز الجهات المشاركة في تنفيذ مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان هي: الجيش اللبناني، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للدفاع المدني، افواج الاطفاء، وزارة الاشغال العامة والنقل. كما ان جهات ومؤسسات وهيئات اخرى، رسمية ومدنية، لبنانية ودولية، شاركت او قد تشارك في بعض مراحل المشروع تبعا للحاجة. يتألف المشروع من ثلاث مراحل اساسية يتم تنفيذها بين اعوام 2012 و2023. المرحلة الاولى تمحورت على تطوير قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان. اما الثانية، فحول تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان. المرحلة الثانية ساهمت بشكل خاص في تطوير القدرات الامنية لمختلف الجهات الامنية والعسكرية اللبنانية المشاركة في المشروع، بما يساعدها اكثر فاكثر على السيطرة على المخاطر وضمان احترام سيادة القانون، كذلك على تعزيز صمودها



العامة للامن العام، على اعادة النظر في كل المراحل الادارية والامنية والتقنية لوصول المهاجرين الى المعابر الحدودية، واقامتهم وخروجهم، لتعديل ما يلزم منها بما يتوافق مع احدث المعايير الدولية ذات الصلة. وقد ساهم هذا الامر ايضا في تطوير قدرات البنى التحتية للمديرية، كالقدرات اللوجستية وسواها، بما وفر امكان معالجة وصول واقامة وخروج المواطنين السوريين جراء تدفقهم الى لبنان باعداد كبيرة اعتبارا من عام 2011.

حتى الان، كان لمشروع الادارة المتكاملة للحدود تأثير ايجابي كبير على القدرات الامنية العملاقة للمديرية العامة للامن العام في مجال ادارة الحدود وضبطها، بما في ذلك توفير منصة اتصال لمختلف مكاتبها ودوائرها ومراكزها على المستويين المركزي والميداني معا بالنسبة الى كل ما يهم المهام والمعلومات اللازمة في نقاط العبور الحدودية، وبالتالي تبسيط استراتيجياتها المشتركة ونهجها على المستوى التشغيلي. كما تم تأمين دعم مباشر للجنة مراقبة وضبط الحدود التابعة للجيش اللبناني والتي يؤدي فيها الامن العام دورا رئيسيا، مما مكن وفعل الدور التنسيقي للجيش اللبناني في هذه اللجنة وطوره من حيث التخطيط والتنفيذ والابتكار للانشطة التي تؤدي الى مراقبة افضل للحدود اللبنانية.

في منتصف عام 2021، نفذ المشروع شبكة ميكروويف على مستوى الدولة، كجزء من نظام ادارة الحدود الخاص بالمديرية العامة للامن العام. تستخدم هذه البنى التحتية الامنة لدعم النقل السريع والحقيقي لبينات الامن العام، وستشكل شبكة الميكروويف ايضا الاساس لأي امتداد وطني للحلول التقنية المتقدمة التي قد يعتمد عليها الامن العام في المستقبل (مثل توسيع و/او تطوير نظام ادارة الحدود الامنة).

في حزيران 2021، زاد مشروع الادارة المتكاملة للحدود من قدرة مركز الامن العام التخصصي لأمن الوثائق من خلال تجديد وحدة امن الوثائق المركزية ومخبرها عبر تركيب معدات الفحص المحدثة ومعدات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة. ساعد ذلك في السماح للامن العام بمزيد من الموارد والخبرات لفحص الوثائق المشكوك فيها وخاصة جوازات السفر، وبالتالي تعزيز القدرة على اكتشاف التزييف او التزوير او عدمه بشكل اسرع.

في كانون الاول 2019، تم تركيب نظام رفوف متحركة، وهو نظام يتيح ارشفة جميع وثائق المديرية العامة للامن العام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحركات الداخلية والخارجية للاشخاص. كذلك تم تزويد الامن العام ما كان يلزمه لتنفيذ وتحديث التدريب ونظام ادارة الموارد البشرية لعمليات ادارة الحدود الخاصة به بانتظام. لقد وفر المشروع للامن العام تدريبات متقدمة بالاضافة الى تدريب المدربين، وبالتالي تزويد المديرية القدرات اللازمة لتحقيق كامل امكاناتها باعتبارها مؤسسة حدودية رئيسية مكلفة بالمسؤولية الاساسية لحماية لبنان.

كما ساعد في مختلف جوانب بناء قدراتها الفنية، بما في ذلك توفير تدريب على مستوى الخبراء في مجالات امن الوثائق، الاتجار بالبشر وتهريب الاشخاص، المراقبة المادية للمركبات والركاب، مكافحة الاتجار بالمخدرات، تحليل المخاطر، مراقبة الحدود، وغيرها من المجالات الرئيسية.

كذلك تم دعم الامن العام في صياغة وتطبيق الاجراءات التشغيلية الموحدة في مختلف مجالات اختصاص ادارة الحدود، بما في ذلك تعزيز انظمة ادارة الحدود المتكاملة التشغيلية، تطوير قدرات البنى التحتية الامنية المؤسساتية، وسواها. كما

شكل المشروع اطارا لتواصل الامن العام مع نظرائه الاوروبيين من خلال برنامج زيارات ميدانية الى دول اوروبية مختلفة، وتبادل الخبرات والمساعدة الفنية.

نظرا الى تركيز المشروع الحالي على تعزيز حوكمة الحدود في لبنان، وتعزيز النهج القائم على الحقوق والتنسيق من خلال المشروع، والمساهمة في امن واستقرار المجتمعات الحدودية، تبرز فرص كبيرة للنمو في مختلف المجالات التقنية ذات الصلة بالمباشرة بالمديرية العامة للامن العام في المستقبل. تشمل مجالات تطوير السياسة البحرية المتكاملة للبنان، تعزيز وحدة تحليل المخاطر، تعزيز التنسيق بين الوكالات الحدودية، تعزيز الوصول الى المجتمعات الحدودية، الخ. في سياق هذه المجالات، يبقى الامن العام شريكا رئيسيا للاتحاد الاوربي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

من جهة اخرى، سلط فيكتور ماكاي، مدير مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان الممول من الاتحاد الاوربي، الضوء على "ان المشروع يعتمد باستمرار على افضل الممارسات في ادارة الحدود، وفي صلب عملنا، علما اننا نشجع التعاون والتنسيق داخل الوكالات الامنية وفي ما بينها لتسهيل تبادل المعلومات".

اضاف: "لقد كان الامن العام اللبناني ولا يزال شريكا رئيسيا في عملنا الذي يقدم خدمة افضل للناس في لبنان، ويضمن سلامتهم من خلال تعزيز مراقبة الحدود".

في المقابل، تقاطعت اراء ضباط المديرية العامة للامن العام الذين شاركوا في تنفيذ كل او بعض مراحل مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان، حول رؤية وطنية واحدة مفادها ان كل ما تقوم به المديرية بالتعاون مع الاتحاد الاوربي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD يأتي نتيجة وجود اهداف مشتركة معهم، اولها السعي الى حماية سيادة القانون، وثانيها تعزيز ثقافة السلام بكل الوسائل الممكنة. فالمديرية العامة للامن العام تضع هذين الهدفين في اعلى سلم اولوياتها واهتماماتها، كما يؤكد ذلك دائما مديرها العام اللواء عباس ابراهيم خلال لقاءاته مع العسكريين ومع وسائل الاعلام على السواء.